AFAQ RESEARCH HORIZONS (ARH)
مجلة آفاق بحثية متعدد التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية
المجلد الأول – العدد الثاني – يونيو 2026

التفاوض على الهوية في سياق الهجرة الدولية: حالة الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا

Identity Negotiation in the Context of International Migration : The Case of Moroccan-Origin Youth in Belgium

د. يوسف حاسين

وزارة التربية الوطنية، المملكة المغربية

البريد الالكتروني: youssef.hassine@ump.ac.ma

المعرف الرقمي: https://orcid.org/0009-0004-6463-7024

ملخص:

تبحث هذه الورقة تأثير تجربة الهجرة الدولية على سيرورة تشكّل هوية الشباب ذوي الأصول المغربية من أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا بوصفها هوية متفاوض عليها، ناتجة عن التفاعل بين التراث الثقافي 'الأصلي' الممتد عبر الأجيال، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل الاندماج في مجتمع الاستقبال. إذ يواجه هؤلاء الشباب روافد ثقافية مزدوجة، تضطرهم إلى البحث عن التوازن بين الأدوار الاجتماعية والتوقعات الثقافية ذات الصلة بالبلد الأصلي ونظيرتها المرتبطة ببلد المنشأ والاستقرار، الأمر الذي يدفعهم إلى الدخول في تفاوضات سيكو-اجتماعية أثناء سيرورة بناء أو إعادة بناء هوياتهم الثقافية. توظف الورقة إطارا نظريّا يتشكل من نظرية التفاوض على الهوية، ونظرية الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي. كما تستند من الناحية المنهجية على ما يُتيحه المنهجين الكمي والكيفي من أدوات وتقنيات لجمع المعطيات وتحليلها وتأويلها، وذلك بهدف الكشف عن استراتيجيات التفاوض حول الهوية الدينية والوطنية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، الهوية، الشباب، التفاوض.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

حاسين، ي. (2026). التفاوض على الهوية في سياق الهجرة الدولية: حالة الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا. مجلة آفاق بحثية متعدد التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 1(2)، 16-48. https://doi.org/10.5281/zenodo.21268995

Abstract:

This paper examines the impact of the international migration experience on the process of identity formation among youth of Moroccan origin—the children and grandchildren of Moroccan immigrants in Belgium—conceived as a negotiated identity arising from the interaction between the "original" cultural heritage transmitted across generations, on the one hand, and the socioeconomic challenges and integration difficulties within the host society, on the other. These youth confront dual cultural influences that compel them to seek a balance between the social roles and cultural expectations associated with their country of origin and those linked to their country of birth and settlement—a situation that draws them into psycho-social negotiations throughout the process of constructing or reconstructing their cultural identities. The paper employs a theoretical framework grounded in Identity Negotiation Theory, and Social Identity and Self-Categorization Theory. Methodologically, it draws on the tools and techniques afforded by both quantitative and qualitative approaches for the collection, analysis, and interpretation of data, with the aim of uncovering the strategies of negotiation surrounding the religious and national identity of youth of Moroccan origin in Belgium.

Keywords: international migration, identity, youth, negotiation.

مقدمة:

تراكمت في العقود الأخيرة كتابات كثيرة في العلوم الاجتماعية عن الهوية، جعلت مفهوم الهوية يتّخذ دلالات متعددة ومتباينة إلى درجة التناقض أحيانا، نظرا لتعدد الحقول المعرفية التي يتم تداوله فيها؛ كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا...إلخ. بيد أننا أصبحنا نشهد في الآونة الأخيرة إجماعا من قبل معظم الباحثين في العلوم الاجتماعية على الطبيعة البنائية والمرنة لهوية الأفراد في المجتمعات المعاصرة، فبعد الإسهامات التي قدمها منظّرو التفاعلية الرمزية، لم يعد ينظر إلى هوية الأفراد بوصفها شيئا ثابتا ومستقرّا لا يلحقه أيّ تغيير أو تحوّل، بل إن التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والمواقف والسياقات التي يعيشونها داخل المجتمع، تساهم في تشكيل وإعادة بناء هوياتهم باستمرار. وتعد الهجرة الدولية واحدة من أكثر التجارب الاجتماعية التي تجعل الفرد يواجه أنماط جديدة من التفاعلات الاجتماعية،

وتضعه في مواقف وسياقات مغايرة لما اعتاد عليه في مجتمعه الأصلي، الأمر الذي يضع هويته وما يتصل بها من روابط اجتماعية وثقافية (لغة، دين، عادات وتقاليد، انتماء وطني...) موضع سؤال ومراجعة مستمرين، عن وعي أو عن غير وعي.

في هذا السياق، تعالج هذه الورقة تأثير تجربة الهجرة الدولية على سيرورة تشكّل هوية الشباب ذوي الأصول المغربية من أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا، بوصفها هوية متفاوض عليها، ناتجة عن التفاعل بين التراث الثقافي 'الأصلي' الممتد عبر أجيال المهاجرين، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل الاندماج في المجتمع المستقبل. إذ يواجه هؤلاء الشباب روافد ثقافية مزدوجة، تضطرهم إلى البحث عن التوازن بين الأدوار الاجتماعية والتوقعات الثقافية ذات الصلة بالبلد الأصلي ونظيرتها المرتبطة ببلد المنشأ والاستقرار. الأمر الذي يدفعهم إلى الدخول في تفاوضات سيكو-اجتماعية أثناء سيرورة بناء أو إعادة بناء هوياتهم الثقافية. تنطلق الورقة من إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل حول كيفية تشكّل الهوية الدينية والوطنية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا في ظل التفاعلات والأدوار والمواقف والسياقات الاجتماعية الجديدة التي يعيشها هؤلاء الشباب في البيئة السكنية والمهنية ببلجيكا. فكيف تؤثر الهجرة الدولية على سيرورة التفاوض على الهوية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا؟ وما هو تأثر البيئة الاجتماعية (السكنية والمهنية) التي يعيش ويعمل فيها الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا على تعريفهم وتصنيفهم لذواتهم من حيث الانتماء الوطني والديني؟ وما هي الاستراتيجيات التي يعتمدونها لإدارة التوتر بين الانتماء إلى جماعتهم الأصلية والاندماج في مجتمع الاستقبال؟

تستند الورقة على إطار نظري يتشكل من "التفاعلية الرمزية"، خاصة مع إرفينغ غوفمان وبيتر برغر وطوماس لوكمان (Berger & Luckmann, 1966; Goffman E, 1959)، بوصفها من أكثر الاتجاهات السوسيولوجية اهتماما بموضوع الهوية، وبكيفية تأثّر هوية الفرد بعناصر البناء الاجتماعي، لاسيما السياقات والمواقف والأدوار الاجتماعية والتوقعات المرتبطة بتلك الأدوار، وهو ما يساعد على مقاربة هوية الشباب من أصول مغربية في خضم الأدوار والمواقف والسياقات والتفاعلات الاجتماعية في بلجيكا. ونظرية التفاوض على الهوية، التي تعود جذورها حسب وليام سوان (Swann Jr. et al., 2009)، إلى التفاعلية الرمزية مع جورج هربرت ميد، لكونها توفّر إطارا لفهم الكيفية التي تتشكل بها الهوية اجتماعيا، من خلال عملية التفاوض بين الأفراد، في سياقات ومواقف اجتماعية مختلفة. فضلا عن نظرية الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي (Tajfel et al., 1971)، كما نظّر لها هنري تاجفيل وجون تيرنر، نظرا لما توفّره من أدوات

تحليلية وتفسيرية لفهم مآلات الهوية لدي أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة، وإدراك الكيفية التي يُعرّف ويُصنّف بها المهاجر ذاته من حيث الجنسية والعرق والدين. فضلا عن فهم ميكانيزمات بناء وإعادة بناء الهوية وطريقة تصوره للروابط الاجتماعية والثقافية مع بلده الأصلي وبلد الاستقبال.

أما من الناحية المنهجية فقد اعتمدت الدراسة ما يتيحه المنهجين الكمي والكيفي من أدوات وتقنيات لجمع المعطيات وتحليلها وتأويلها. الاستمارة؛ لجمع المعطيات الكمية اللازمة لقياس مدى ارتباط المشاركين في البحث بمكونات الهوية الثقافية المغربية، وتحليلها. والمقابلة الموجّهه، بغرض تجاوز العوائق التي يطرحها البحث الكمي على مستوى الفهم العميق للظواهر المدروسة. شملت الدراسة 180 مشاركا من الشباب ذوي الأصول المغربية ببلجيكا، يتوزعون على الأصناف التالية: الصنف الأول: الذين يعيشون ويعملون في بيئة تتشكّل من أغلبية ذات أصول مغاربية وعربية (60 مهاجرا ومهاجرة). الصنف الثاني: الذين يعيشون ويعملون في بيئة تتشكّل من أغلبية ذات أصول بلجيكية أو أوروبية بشكل عام (60 مهاجرا ومهاجرة). الصنف الثالث: الذين يعيشون ويعملون في بيئة تتشكّل من أغلبية ذات أصول مختلطة؛ مغاربية وعربية وأوربية (60 مهاجرا ومهاجرة). وتجدر الإشارة إلى أننا ندرك وجود تباينات داخلية بين مكوّنات كل صنف، غير أن هذا التصنيف يقوم على أساس التجانس الوظيفي النسبي للبيئة الاجتماعية، لا على التطابق الثقافي الكامل بين أعضائها. ذلك أن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي البيئة الاجتماعية بوصفها سياقا للتفاعل، لا هوية أفراد هذه البيئة في حد ذاتها. فما يعنى به البحث هو الأثر الذي تحدثه هذه البيئة في مسارات التفاوض الهوياتي لدى الشباب ذوي الأصول المغربية، وهو أثر يرجَح أن يكون متقاربا داخل كل صنف نظراً للمشترك الثقافي والديني والاجتماعي الذي يميّز كل بيئة عن الأخرى. يضاف إلى ذلك أن الاشتغال على عينة "صافية" تقتصر على جنسية واحدة داخل كل بيئة تعذر تحقيقه ميدانياً.

تم انتقاء هذه العينة من أصل 312 استمارة إلكترونية توصلنا بها من الشباب ذوي الأصول المغربية. لكن نظراً لكون الدراسة سعت إلى الكشف عن تأثير البيئة الاجتماعية (السكنية والمهنية) على مآلات الهوية الثقافية المغربية لدى هؤلاء الشباب، استبعدنا 132 استمارة تمت تعبئتها من قبل صنفين فقط من أفراد العينة المستهدفة، وهو ما حال دون الحصول على عدد متساوي بين الأصناف الثلاثة التي حاولنا المقارنة بينها. وبالتالي فقد اكتفينا فقط بـ180 استمارة موزعة بالتساوي على الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه. علاوة على 15 مقابلة مع أفراد العينة التي شملها البحث (10 ذكور و5 إناث). وتوزع الأشخاص الذين قابلناهم على الأصناف الثلاثة المذكورة أعلاه (5 أفراد من كل صنف).

أولا: البناء الاجتماعي للهوية: مفاهيم ومقاربات نظرية

1 . الهوية والجيل في دراسات الهجرة

تعتبر الهوية في الوقت الراهن من بين المواضيع/المفاهيم الأكثر تداولًا في الحياة اليومية ووسائل الإعلام، وهي تستخدم في التداول اليومي –بل والأكاديمي أحيانا- بوصفها كلمة بديهية واضحة الدلالة، لا تثير أي لبس أو غموض في إيصال المعنى. غير أن فحصا سريعا للاستخدام اليومي؛ الإعلامي والأكاديمي للهوية، سيفضي بنا إلى أن دلالات ومعاني المفهوم كثيرة ومتعددة إلى درجة التناقض أحيانا، بشكل أصبح معه من الصعب جدا الإمساك بالمفهوم وحصر دلالته ومعناه كصنف تحليلي، حتى داخل نفس المجال التداولي. نظرا للاختلاف الكبير بين الباحثين في تحديدهم لدلالة المفهوم، تبعا للحقول المعرفية التي يتنمون إليها. فهي "كلمة فقدت صوابها من فرط استخدامها" (Brubaker & Cooper, 2000, p .03)

في مقال لهما بعنوان "ما وراء الهوية Beyond Identity" (Brubaker & Cooper, 2000)، يجادل السوسيولوجي بروبايكر روجرز Brubaker Rogers والمؤرخ الأمريكي فريدريك كوبر Frederick Cooper بأن مفهوم الهوية يميل إلى أن يعني الكثير عندما يُفهم بمعناه الصلب ويعني القليل عندما يُفهم بمعناها المرن. كما يمكن ألاّ يدلّ على أي شيء، بسبب الغموض الشديد الذي يشوب معناه. وهما يطرحان سلسلة من الأسئلة حول بعض الخصائص التي أصبحت تلصق بمفهوم الهوية؛ كاعتبار الهويات مبنية وغير مستقرة ومتعددة ومرنة؛ يتساءل الباحثان: كيف يمكن أن نفهم الكيفيات التي يتجمد بها الفهم الذاتي للهوية ويتبلور ويتصلب إذا كانت الهوية مرنة؟ كيف نفهم القوة القسرية للهوية الخارجية إذا كانت الهوية مبنية؟ كيف يمكن أن نستوعب التفرّد الهائل الذي يسعى السّاسةُ إلى تحقيقه –وينجحون في ذلك أحيانا- محاولين تحويل تصنيفات مجرّدة إلى مجموعات أحادية تعتمد منطق الإقصاء؟

يركز الباحثان بشدة في نقدهما لمفهوم الهوية على الغرض التحليلي للمفهوم؛ فنجدهما يكرّران كثيرا مساءلتهما لتعريفات وتحديدات الباحثين للمفهوم، وما إذا كانت هذه التحديدات مفيدة تحليليا. ومن منطلق الوظيفة التحليلية للمفهوم في العلوم الاجتماعية. وبهذا الصدد يعتبران أن "مصطلح "الهوية" غامض ومشتت جدا بين المعاني البسيطة والكليّة وبين الدلالات الماهويّة والنعوت البنائيّة وهو ما يمنعه من خدمة أغراض التحليل الاجتماعي. ومن ثم فهما يُؤاخذان

على العلوم الاجتماعية والإنسانية استسلامهما لكلمة "الهويّة"، ويناقشان التكاليف الفكرية والسياسية المترتّبة عن ذلك، ويحاولان تقديم بدائل أفضل لمفهوم الهوية. هذه البدائل التي تتجلى في مفاهيم أقل غموضا وأبلغ معنى في نظرهما، كمفهوم "التعريف (Identification) الذي يتخلص من الدلالات اللغوية للهوية كـ "اسم" ويستبدله بمصطلح مشتق "فعل" يعبر عن الاستمرارية وعدم الثبات، ومفهوم "الفهم الذاتي" (Self-understanding) الذي يركز على الجوانب الذاتية للانتماء، والتي تعطي معاني مختلفة لذات الانتماء، وأخير "حالة الجماعة" (Groupness) الذي يتناول الجماعات كالأمة والإثنية والعرق باعتبارها منجزات تاريخية متغيرة وغير مكتملة، لا كمعطيات يتم الانطلاق منها أو كمسلمات في التحليل.

وقد ميز الباحثان بين خمس مجموعات رئيسية من الوظائف الفهمية والتفسيرية التي يقوم بها مفهوم الهوية في العلوم الاجتماعية وهي: فهم الهوية على أساس الفعل الاجتماعي أو السياسي، وفهم الهوية كظاهرة جمعية، وفهم الهوية كنواة أساسية للهوية، وفهم الهوية كنتاج اجتماعي وسياسي، ثم فهم الهوية كنتاج زائف للخطابات المتعددة والزائفة. وهي وظائف واستخدامات تبرز في نظر الباحثين كثرة المهام التي يؤديها "المصطلح"، كما أنها لا تكشف على عدم التجانس الكبير فحسب بل تكشف أيضا عن تعارض شديد بين المواقف والاتجاهات. فالهوية إذن تحمل عبئا نظريا متعدد القيم والمعاني، بل ومتناقضا أيضا، على حد تعبيرهما. وهذا ناتج عن كون الهوية صنف من الممارسة وصنف من التحليل في نفس الآن؛ فالهوية مصطلح متورط في الحياة اليومية وفي سياسات الهوية بمختلف أشكالها. كما لا تتطلب سمة الهوية كصنف من الممارسة، استخدامها كصنف للتحليل. بحيث ينبغي أن نتجنب إعادة إنتاج أو تعزيز مثل هذا التشييء اللامقصود الذي يترتب عن تبني فئات الممارسة كفئات للتحليل دون تمحيص.

بالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن مفهوم الهوية وعن الصعوبات واللبس الذي يمكن أن يثيره أثناء استخدامه في سياقات معينة، إلاّ أن حقله التداولي في العلوم الاجتماعية وصل إلى مستوى من الصعب بمكان أن يتم تجاوزه والتخلي عنه أو استبداله بمفاهيم أخرى. ولعل هذا ما جعل مجموعة من علماء الاجتماع يستخدمونه في تحليلهم للوقائع الاجتماعية، مثل إرفينغ غوفمان (Goffman, 1964) ونوربرت إلياس (Elias, 2001) وبيير بورديو (Bourdieu, 1980) وأنتوني غيدنز (Giddens, 1991) وزيجمونت باومان (Zygmunt, 2000) وغيرهما. وهم جميعا يقرونّ بالطبيعة المرنة للهوية، وبتبدلها المستمر، تأثرا بالتفاعلات والسياقات والمواقف الاجتماعية التي يعيشها الافراد داخل المجتمع.

تبرز الطبيعة المرنة للهوية في سياق الهجرة الدولية الذي يكشف عن الديناميات التي تشهدها هوية المهاجرين في خضم التفاعل الاجتماعي ببلدان الاستقبال، خاصة لدى أبناء وأحفاد المهاجرين، أو ما يطلق عليه الباحثون في دراسات الهجرة، الجيل الثاني أوالثالث أوالرابع من المهاجرين. مع أن استعمال مفهوم الجيل بدوره، يثير العديد من الإشكالات النظرية والمنهجية. حيث تكشف الدراسات الإمبريقية عن اختلافات كثيرة في التعاريف التي يقدمها الباحثون لهذا المفهوم (حاسين، 2025)، فعلى سبيل المثال، تقدّم ميلينا كيمينتي وآخرون، بعض الأمثلة عن التغيرات التي تلحق استخدامات مفهوم "الجيل الثاني"، ليس فقط وفقا للإطار القانوني السائد في كل بلد، بل أيضا وفقا لعملية جمع البيانات، خاصة تصميم المسح الكمي. إذ يعرّف بورتيس وشافلر "الجيل الثاني" بأنه يشير إلى أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عامًا، والذين وُلدوا في الولايات المتحدة من أحد الوالدين، على الأقل، المولودين في الخارج، أو الذين ولدوا في الخارج لكنهم عاشوا في الولايات المتحدة لمدة 5 سنوات على الأقل. أما بالنسبة لكراولي، فيشير "الجيل الثاني" إلى أولئك الذين ولدوا في المملكة المتحدة مع ضرورة أن يكون أحد الوالدين، على الأقل، مولوداً في الخارج. في حين يعتبر كيرزباوم وآخرون أن الجيل الثاني هم المولودين في فرنسا، مع وجود أحد الوالدين مهاجرا على الأقل. بينما يعتبر كلاوس ونوك بأنهم المولودون في ألمانيا لأبوين مهاجرين (Chimienti et al., 2021). أما بورت وزوو مين Zhou Min فيضعان في مقالهما "الجيل الثاني الجديد: الاستيعاب المجزأ ومتغيراته" تحديدا مقتضبا لما يسميّانه "الجيل الثاني الجديد"، وذلك بوصفه مفهوما يحيل على "أبناء المهاجرين بعد عام 1965، مما يميزهم عن آبائهم المولودين في الخارج والجيل الثاني السابق من أصل أوروبي في مطلع القرن" (Portes & Zhou, 1993, p 74)، كما يعرف زوو مين مفهوم الجيل الثالث بأنه يحيل على "الأطفال المولودين في الولايات المتحدة لوالدين مولودين أيضا في الولايات المتحدة" (Zhou, 1997, p 988).

يمثل تصنيف المهاجرين إلى مجموعة من الأجيال محاولة علمية جادة في سبيل الاستجابة إلى التعقيد المتزايد الذي بات يطبع أوضاع المهاجرين عبر الأجيال. حيث تكمن قيمة هذه التصنيفات في سعيها إلى تجاوز التعريفات العامة والمبسطة لمفهوم "الجيل"، من خلال إدخال متغيرات أكثر دقة، مثل سنّ الهجرة، وموقع الولادة، وتجربة التنشئة في السياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع المضيف؛ الأمر الذي يمكن أن يُسهم في توفير أدوات تحليلية لفهم ديناميات الاندماج وتحوّلات الهوية والانتماء لدى أبناء وأحفاد المهاجرين. ومع ذلك، فإن تعدد هذه التصنيفات، وتداخل الفئات الفرعية (مثل جيل 1.5 مع الجيل الأول والثاني أو جيل 2.75 مع الجيل الثاني والثالث)، يكشف عن حدود قابلية المفهوم للتحديد

الدقيق، ويثير تساؤلات نظرية ومنهجية حول قدراته الوصفية والتحليلية. إذ يمكن أن تؤدي هذه الدقة المفترضة، في بعض الحالات، إلى تعقيد مفرط أو انزلاق نحو تصنيفات تقنية لا تواكب بالضرورة التحولات الفعلية في تجارب أبناء وأحفاد المهاجرين. وهو ما يدعو إلى مراجعة استعمالات المفهوم، بشكل يأخذ بالاعتبار الفجوة المحتملة بين التصور النظري والتطبيق الميداني، وبين الحاجة إلى الضبط المفاهيمي ومرونة الواقع الاجتماعي وتناقضاته. فضلا عن عدم صلاحية المفهوم لوصف وتحليل وضعية المنحدرين من المهاجرين حينما تطول مدّة الهجرة وتتوالى أجيال المهاجرين. وقصد تجاوز هذه الإشكالات ارتأينا استعمال توصيف "الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا" بدل "أجيال المهاجرين" لأن هؤلاء الشباب لم يهاجروا، ولا يرتبطون بالهجرة إلاّ من حيث أصولهم وانتمائهم لأباء أو أجداد مهاجرين.

2. المقاربة البنائية للهوية

تعود جذور التصور البنائي للهوية إلى النقاشات الفلسفية الأولى حول مفهوم الهوية كما يذكر كلود دوبار (دوبار، 2008، ص 16). أثناء تمييزه بين "الاتجاه الجوهراني" الذي يعتبر الهوية بمثابة العنصر المسؤول عن شعور الكائن بمماثلته لجوهره واستمرار هذا الشعور في استقلال تام عن متغيرات الزمان والمكان اللذان يوجد فيهما الكائن (بارميندس). و"الاتجاه الإسمي" الذي لا يعترف بوجود جواهر ثابتة، فكل شيء في الوجود يخضع للتغير (هيراقليطس). غير أننا سنركّز هنا على الأطر النظرية السوسيولوجية للتصور البنائي للهوية، خاصة نظرية التفاوض على الهوية ونظرية الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي، ومدى ملاءمتها لتحليل ديناميات الهوية لدى أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا.

تستمد نظرية التفاوض على الهوية Identity Negotiation Theory، أسسها النظرية من الاتجاه التفاعلي الرمزي مع جورج هربرت ميد، خاصة الفكرة القائلة بأن الفرد يستمد معرفته عن ذاته من التفاعل الاجتماعي. فبعد ملاحظة الأفراد لأنفسهم بشكل متكرّر وهم يؤدون أدوارًا معينة، يقومون ببناء تصورات ذاتية خاصة بتلك الأدوار. هذه الفكرة التي شكّلت أساس النموذج المسرحي لدى إرفينغ غوفمان، والذي أكّد أن أول أمرٍ في التفاعل الاجتماعي هو إنشاء "إجماع عمل" "working consensus" أو اتفاق بشأن الأدوار التي سيتوَلاّها كل فرد. كما بنى وينشتاين ودويتشبيرجر Weinstein and Deutschberger على هذا العمل من خلال توضيح العمليات الذاتية التي تنكشف بعد أن يتوصل الأفراد المتفاعلون إلى "إجماع عمل مبدئي". علاوة على قيام باحثين لاحقين مثل ماكول وسيمونز McCall and Simmons بتوسيع هذه الصيغة

أكثر، وذلك بالتأكيد على ميل الناس إلى تحقيق أقصى قدر من الانسجام البينذاتي، من خلال الانجذاب نحو البيئات الاجتماعية التي يبدو أنها تقدم الدعم لهوياتهم أو وجهات نظرهم الذاتية. فالشخص حينما يتلقى تعليقات غير متّسقة مع هوية معينة، قد يستجيب عن طريق استبدال هوية بديلة أكثر توافقًا مع المتطلبات الظرفية المتاحة (Swann Jr. et al., 2009, p 84). وبالرغم من أن هذه الفكرة الأخيرة تبدو وكأنها متعارضة مع الفكرة السابقة، القائلة بأن الأفراد يميلون إلى اختيار شركائهم في التفاعل الاجتماعي الذين يؤكدون لهم تصوّرهم عن ذواتهم، إلاّ أن هذا الأمر ينطبق على الوضعيات والسياقات التفاعلية التي يكون فيها الأطراف متكافئون من حيث مكانتهم الاجتماعية وقدراتهم الشخصية وينتمون عادة لنفس الجماعة. أما إذا تعلق الأمر بأطراف غير متكافئة من حيث المكانة أو السلطة فإن عملية التفاوض على الهوية تنتهي بتكييف الطرف الأدنى لهويته مع توقعات وتوجهات الطرف الأعلى مكانة والأكثر سلطة.

يشير مفهوم التفاوض في نظرية التفاوض على الهوية إلى "تبادل الرسائل اللفظية وغير اللفظية بين اثنين أو أكثر من الأفراد، بهدف صيانة أو تهديد أو الارتقاء بمختلف صور الهوية الاجتماعية والثقافية القائمة على الجماعة أو الهوية الشخصية"(Ting-Toomey, 2015, p 419). كما يُحيل على "العمليات التي يتوصل من خلالها الأفراد إلى اتفاقات بشأن من يكون كل طرف في العلاقة التي تجمع بينهم على وجه التحديد" (Swann Jr. et al., 2009, p 81). هذه الاتفاقات التي تحدّد، بمجرد التوصل إليها، الكيفية التي يتواصل بها هؤلاء الأفراد مع بعضهم البعض. حيث تعمل عملية التفاوض على الهوية من أجل الوصول إلى توافق بين الأفراد المتفاعلين في سياق أو وضعية اجتماعية معينة. حيث يستعمل كل فرد توقعاته أثناء التفاعل الاجتماعي قصد توجيه سلوك الطرف الآخر نحو تأكيد هذه التوقعات. وحينما تكون هذه التوقعات متعارضة فيما بينها، يدخل المتفاعلون في تنافس يسعى فيه كل طرف لإقناع الطرف الآخر بتصوره ورؤيته الخاصة للأشياء. هذا التنافس الذي يتم حله عادة من خلال تطوير الأطراف المتفاعلة لمستويات أعلى من التطابق أثناء عملية التفاعل الاجتماعي.

ونجد لنظرية التفاوض عن الهوية حضورا قويّا في مجال دراسات التواصل بين الثقافات، حيث ظهرت الصيغة "الأولى' للنظرية على يد الباحثة الصينية وأستاذة دراسات التواصل الإنساني في جامعة ولاية كاليفورنيا ستيلا تينغ تومي Stella Ting-Toomey سنة 1986، وذلك حينما نشرت فصلا في كتاب جماعي من تحرير ويليام جوديكونست William B. Gudykunst، وقد شدّدت الحجة الرئيسية في هذا الفصل على أهمية كل من بروز (salience) هوية الانتماء إلى الجماعة

وقضايا بروز الهوية الشخصية. فيما ظهرت الصيغة الثانية سنة 1993 في مجلد محرر من قبل ريتشارد وايزمان وجولين كويستر، (Ting-Toomey, 2015, p 419).

في سنة 1999 ستقوم ستيلا تينج تومي بعرض عشرة افتراضات Assumptions أساسية لنظرية التفاوض على الهوية في كتابها "التواصل عبر الثقافات" (Ting-toomey, 1999) الصادر في نفس السنة، والذي أوردت فيه مجموعة من الأدلة البحثية من تخصصات مختلفة لإثبات افتراضاتها في سياقات ثقافية متعددة. كما ستقدّم الباحثة صيغة منقّحة للنظرية في مقالها "نظرية التفاوض على الهوية: عبور الحدود الثقافية" (Ting Toomey, 2005) المنشور سنة 2005، والذي تناولت فيه بعض القضايا الأساسية للهويات العابرة للحدود، كدور التنشئة الاجتماعية والأسرية في بناء الهوية والأمن الهوياتي وغيرها من القضايا الأساسية في النقاش الدائر حول مسألة الهوية، فضلا عن إعادة عرضها ومناقشتها للافتراضات العشرة التي ينطلق منها إطارها النظري الخاص بالتفاوض على الهوية. وبالرغم من أن طريقة تأكيد الهوية من قبل الأفراد تختلف من سياق ثقافي إلى آخر. إلاّ أن الأفراد في جميع الثقافات حسب نظرية التفاوض على الهوية يرغبون في تأكيد هويتهم الإيجابية في مختلف الوضعيات التواصلية. وقد سبق لبعض الباحثين مثل فيليبا كولي Philippa Collie وآخرون، أن حاولوا توظيف نظرية التفاوض على الهوية في دراسة الكيفية التي يدبّر بها المهاجرون عملية التثاقف والمشاكل المرتبطة بالهوية والتفاوض بشأنها في الحياة اليومية ببلدان الاستقبال (Collie et al., 2010). ففي مجتمعات الهجرة المتعددة الثقافات، تلعب قضايا الهوية العرقية والثقافية والاندماج وهويات الهامش، ومخاوف العلاقات بين الجماعات دورًا بارزًا في نظرية التفاوض على الهوية، ومجالاً خصبا لاختبار فرضياتها.

إلى جانب نظرية التفاوض على الهوية، تعتبر نظرية الهوية الاجتماعية Social Identity Theory (SIT) ونظرية التصنيف الذاتي Self-categorization Theory (SCT) من أبرز المحاولات النظرية التي أسهمت في فهم وتوضيح العمليات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بعضوية الأفراد داخل الجماعة (أو الجماعات). وقد تمت صياغتهما انطلاقا من أعمال هنري تاجفيل وجون تيرنر، ونظراً للافتراضات العديدة المشتركة بينهما فغالبا ما تُناقَش النظريتان في الكتابات المهتمة بالموضوع تحت العنوان العام "نظرية الهوية الاجتماعية"(Sindic & Condor, 2014, p 39).

تشير الهوية الاجتماعية إلى هوية الفرد مع الآخرين، في مقابل الهوية الشخصية التي تحيل على هوية الفرد بمعزل عن الآخرين. ففي الوقت الذي يُعتقد فيه عادةً أن الأفراد لديهم هوية شخصية واحدة، نجد لديهم العديد من الهويات الاجتماعية المرتبطة بالعديد من الجماعات المختلفة. على سبيل المثال، قد يتعرف الأفراد على الآخرين حسب العرق والجنس والجنسية والدين (جماعات أو فئات اجتماعية كبيرة)، ومع أولئك الموجودين في أماكن عملهم ومجتمعاتهم (جماعات متوسطة الحجم)، ومع الأصدقاء وأفراد الأسرة (جماعات صغيرة). وفي جميع الحالات، توفّر الهوية الاجتماعية أساسًا اجتماعيًا لكيفية رؤية الأفراد لأنفسهم -الشعور بالذات أو الصورة الذاتية- والذي يعتمد على رؤيتهم لأنفسهم بأنهم يشبهون إلى حد كبير أولئك الآخرين الذين يتماثلون معهم (Davis, 2008).

نشأت نظرية الهوية الاجتماعية انطلاقا من الدراسات التي استخدمت "نموذج الجماعات الدنيا " Minimal-Groups" في أوائل السبعينيات، حيث أظهرت هذه الدراسات رغبة الناس في تمييز أنفسهم عن الآخرين على أساس عضويتهم في جماعة ما، واستعدادهم للتضحية بالمستويات المطلقة من المكافآت للحفاظ على التفوق النسبي على أعضاء الجماعات الأخرى؛ على سبيل المثال، قد يقبل المشاركون في البحث مكافئات نقدية أقلّ لمجموعتهم الداخلية، طالما كانت مكافئات المجموعة الخارجية أقلّ من ذلك. وطوّر تاجفيل وتيرنر انطلاقا من هذه الدراسات نظرية الهوية الاجتماعية (SIT)، وهي نموذج لكيفية التنبؤ بالدوافع والميول المتعلقة بالهوية الفردية للتمييز بين الجماعات. كما يصف النموذج أيضًا كيف تتنبأ عمليات الهوية الفردية بالاستجابات الفردية والجماعية لحالة الجماعة على المستوى المجتمعي (Harwood, 2020). وقد جادل تاجفيل وتيرنر بأن المبدأ المحفز الكامن وراء السلوك التنافسي بين الجماعات هو الرغبة في امتلاك تصوّرٍ ذاتي إيجابي وآمن. فإذا قبلنا أن للأفراد دافعا لامتلاك تصور إيجابي عن أنفسهم، فمن الطبيعي أن يتم تحفيزهم للتفكير في جماعاتهم كجماعات جيّدة (Hornsey, 2008).

ثانيا: استراتيجيات التفاوض على الهوية الدينية والوطنية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا

1. الهوية الوطنية بين المواطنة الفعلية والمواطنة الشكلية

تطرح الهجرة تحديات ابستمولوجية جديدة على مفهوم المواطنة التقليدي القائم على الانتماء الوطني والهوية الثقافية الموحدة. ففي بلدان الاستقبال، يبدو النظر إلى المهاجرين والمنحدرين منهم بوصفهم مواطنين، أمرا مساعدا على

تعزيز اندماجهم في المجتمع الجديد ومنحهم الحقوق والواجبات نفسها التي للمواطنين الأصليين، وهو ما يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار. لكن في المقابل، قد تهدد هذه المواطنة الهوية الثقافية والوطنية للمجتمع المضيف، خاصة إذا لم يتمكن المهاجرون من استدماج القيم الوطنية والأنماط الثقافية لهذا المجتمع. كما تواجه المجتمعات الأصلية للمهاجرين تحديات تتعلق بالحفاظ على روابط المواطنة مع مواطنيها المهاجرين. فبينما يسعى البعض إلى الاحتفاظ بهويتهم الوطنية الأصلية، قد يتخلى آخرون عنها تدريجيًا وينصهرون في المجتمعات المستقبلة، مما قد يؤدي إلى تآكل الروابط الوطنية معهم. كما تدفع تجربة الهجرة الدولية المنحدرين من المهاجرين إلى الدخول في تفاوض مستمر حول هوياتهم، وهو ما يترتب عنه ظهور أشكال جديدة من الانتماءات الهوياتية.

أمام هذه التحديات أعلن العديد من الباحثين عدم ملاءمة مفهوم المواطنة التقليدية القائمة حصراً على الدولة-الوطنية. مؤكدين ظهور أشكال جديدة من المواطنة تتخطى الدولة، ومبشرين بأشكال جديدة للمواطنة بديلا عن الصيغة التقليدية، وقد صاغوا بعض المفاهيم لهذه البدائل من قبيل: "المواطنة العالمية" (Global Citizenship) و"المواطنة عبر الوطنية" (Transnational Citizenship) و"المواطنة ما بعد الوطنية" (citizenship postnational). هذه المفاهيم التي تسعى إلى تجاوز الحدود الوطنية التقليدية، وتوفير إطار أكثر مرونة لاندماج المهاجرين في المجتمعات الجديدة. بهذا الصدد، تزعم سويزالSoysel أن المواطنة الوطنية تفقد شيئا فشيئا موقعها لصالح نموذج أكثر كونية للعضوية، يجد أساسه في المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان. وتتصور سويزال أن الحقوق التي كانت تمنح في الماضي للمواطنين فقط، تتسع اليوم لتشمل المقيمين الأجانب، وهذا ما نشهده اليوم - حسب سويزال من انتقالٍ من المواطنة الوطنية إلى المواطنة ما بعد الوطنية. وتستند سويزال في استنتاجاتها على أن تمتع المقيمين الأجانب لأمد طويل بالحقوق الجوهرية للمواطنة في كثير من الدول الديمقراطية الليبرالية يشير إلى تجاوز البعد الوطني (Postnationalization) للمواطنة؛ لأن مصدر كثير من هذه الحقوق يرتبط بالنظام الدولي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالأفراد على أساس شخصيتهم (Personhood) وليس على أساس انتسابهم الوطني نظرا للطبيعة المتداخلة والمركّبة لظاهرة المواطنة ما بعد الوطنية (الصديقي، 2007).

وبالتالي يمكن القول إن فكرة المواطنة التقليدية تقوم على افتراضين: الأول؛ يتمثل في أن المواطنة هي تعبير عن هوية جماعة تربط أعضاء الأمة بمصير مشترك، والثاني؛ يتجلى في كونها تمتد على طول حدود سيادة الدولة، ويسبب فكرة

تقرير المصير امتزجت السيادة مع الهوية الوطنية، وبالتالي ترسخت فكرة أن الحقوق تمنح لمواطني الدولة فقط، ليس لـ "شرف" (dignity) الشخص -حسب تعبير كلوديا أتوكشي (C.Attucci)، بل لهويته الخاصة كعضو في جماعة. وبهذا المعنى، فإن فكرة الحقوق المتساوية لا تقوم على مفهوم الإنسانية المشتركة للمواطنين، ولكن على تشابههم (Similarity) الناشئ عن اشتراكهم في هوية الانتماء إلى أمة واحدة. أما التصور الما بعد وطني، فيرى أن فك الارتباط بين الحقوق والهوية، هو أحد الخصائص الجوهرية لـ المواطنة ما بعد الوطنية. وبالرغم من الإقرار بأن المواطنة ما بعد الوطنية، حسب هذا التصور لا ترتبط بهوية ما، أو بمركز قانوني محدّد، فإن الهويات تظل قائمة في المستويات المحلية، وترتبط أكثر بالفضاءات المحلية (الصديقي، 2007).

أ- الجنسية بوصفها محددا للانتماء الوطني

يستعمل توصيف "البلجيكيون المغاربة Belgo-Marocains" في العديد من البحوث حول المنحدرين من المهاجرين المغاربة ببلجيكا (على سبيل المثال: Saaf et al., 2009; Zibouh, 2023) للإشارة إلى المغاربة الحاملين للجنسية البلجيكية، بما في ذلك مزدوجي الجنسية (المغربية والبلجيكية)، التصورات الكلاسيكية عن المهاجرين المغاربة الدوليين، والتغيّرات التي عرفتها الأجيال اللاحقة منهم، خاصة على المستوى الهوياتي. ذلك أن المهاجرون المغاربة يحتلّون المرتبة الأولى من حيث عدد الحاصلين على الجنسية البلجيكية مقارنة المهاجرين من أصول أخرى، وذلك منذ أكثر من عقدين. ويُبين الشكل رقم 1، أنه ما يزال المهاجرون المغاربة يهيمنون على المرتبة الأولى سنويا من حيث عدد الحاصلين على الجنسية البلجيكية منذ سنة 2000، يليهم الأتراك في المرتبة الثانية والكونغوليون في المرتبة الثالثة. وذلك بالرغم من التراجع الكبير الذي عرفته نسبة التجنيس في صفوف المغاربة المقيمين ببلجيكا. حيث بلغت ذروتها سنة 2001 بمعدل 24.020 مغربي ومغربية حصلوا على الجنسية البلجيكية، بعد أن كانت سنة 2000 قد سجّلت معدل 21917، لتتراجع بعد ذلك إلى 4975 سنة 2019.

ويرجع تباين هذه الأرقام وتراجعها في السنوات الأخيرة إلى الإصلاحات التي شهدها قانون الحصول على الجنسية البلجيكية. حيث استفاد المغاربة من إصلاح سنة 2000. كما تأثروا بشكل سلبي بإصلاح سنة 2012. حيث ساهم الإصلاح الذي باشرته السلطات البلجيكية سنة 2000 في تبسيط إجراءات الحصول على الجنسية البلجيكية أمام الأجانب المقيمين بالبلد. وقد بدا الأمر واضحا انطلاقا مما أوردته المذكرة التوضيحية المصاحبة لمشروع القانون، والتي جاء فيها:

"وفقا للإعلان الحكومي، فإن الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو تبسيط إجراءات الحصول على الجنسية البلجيكية. المبدأ الكامن وراء المشروع هو دمج الأجانب في مجتمعنا. ويُنظر إلى الحصول على الجنسية البلجيكية على أنه أداة مميزة لتعزيز هذا الاندماج" (Frank et al., 2016, p 138). لتعود السلطات البلجيكية مجددا إلى تشديد الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية سنة 2012. هذا التشديد الذي يتضح من خلال الهدف الرئيس الذي سعى إليه المشرّع البلجيكي المتمثل في "جعل الحصول على الجنسية البلجيكية محايدًا من وجهة نظر الهجرة (rendre l'acquisition de la nationalité belge neutre du point de vue de l'immigration). حيث أن الجنسية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكّل وسيلة للحصول على تصريح إقامة أو تعزيز الوضع الإداري للأجنبي" (Frank et al., 2016, p 165). وبالرغم من التشديد الذي طال إجراءات الحصول على الجنسية البلجيكية فإن المغاربة ما زالوا يحتلون المرتبة الأولى من حيث عدد الحاصلين عليها مقارنة بالمهاجرين من بلدان أخرى. ويبين الجدول رقم 1 أدناه تطوّر عددهم خلال السنوات الخمس من 2018 إلى 2022:

الجدول رقم 1: ترتيب عدد الحاصلين على الجنسية البلجيكية من **2018** إلى **2022** حسب الجنسية الأصلية

البلد	2018	البلد	2019	البلد	2020	البلد	2021	البلد	2022
المغرب	4856	المغرب	4975	المغرب	3756	المغرب	3611	المغرب	4842
رومانيا	2219	رومانيا	2409	رومانيا	2079	سوريا	3287	سوريا	3615
بولونيا	1528	بولونيا	1710	أفغانستان	1464	رومانيا	1923	رومانيا	2791
بريطانيا	1045	بريطانيا	1630	سوريا	1431	العراق	1817	العراق	2001
إيطاليا	1352	إيطاليا	1589	إيطاليا	1217	أفغانستان	1412	أفغانستان	1979

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على أرقام التقارير السنوية (2019-2022) التي يصدرها المركز الفدرالي للهجرة ببلجيكا (MYRIA): https://www.myria.be/fr

يفتح الحصول على الجنسية أمام المهاجرين العديد من الفرص للانخراط في مجتمع الاستقبال، وذلك على عدة مستويات؛ اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، الشيء الذي يؤدي إلى إحداث تغير في الكيفية التي يعرّف بها المهاجرون المغاربة، خاصة من الأجيال اللاحقة أنفسهم من حيث الانتماء الوطني. فقد حدّد 35% من المشاركين في البحث انتمائهم، بوصفهم بلجيكيين أو بلجيكيات، كما يوضّح الشكل رقم 2. وهي النسبة الأعلى مقارنة مع باقي الانتماءات، حيث صنّف 17% فقط من أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة أنفسهم بأنهم مغاربة، فيما اعتبر 23% منهم، أنفسهم بلجكيين ومغاربة في نفس الآن، و14% صنّفوا أنفسهم كأمازيغ، و11% (19 مهاجر ومهاجرة من أصل 180) حدّدوا انتمائهم كمهاجرين مغاربة.

الشكل رقم 2: توزيع المشاركين في البحث حسب تصنيفهم لذواتهم من حيث الانتماء

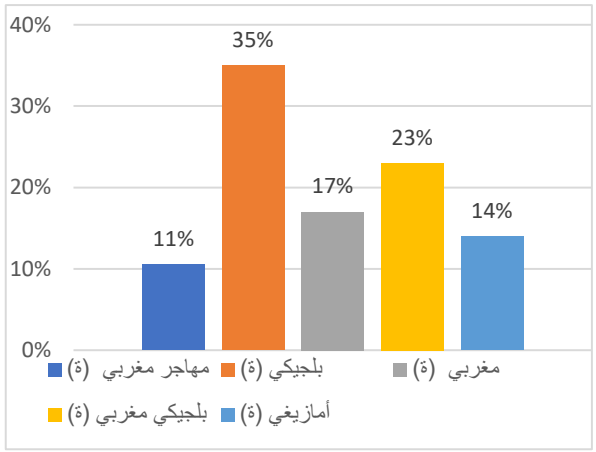

يمكن إرجاع هذا التوجّه نحو إعلان الانتماء إلى جماعة المواطنين البلجيكيين أكثر من الانتماء إلى باقي الجماعات بناء على متغيّر الهجرة أو البلد الأصلي أو الدين أو غير ذلك، إلى محاولة أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا التخلّص من هوية اجتماعية سلبية، فبعد المقارنة الاجتماعية لجماعتهم مع الجماعات الخارجية الأخرى يفقدون الأمل في إمكانية الحصول على هوية اجتماعية إيجابية بانتمائهم إلى جماعة المهاجرين المغاربة.

وقد يعيننا ما تحدث عنه هنري تاجفيل وجون ترنر (Henry & John, 1986) بخصوص الاستراتيجيات التي يستعملها الأفراد حينما لا تمدّهم الجماعة التي ينتمون إليها بشعور إيجابي يبعث في نفوسهم الفخر بالانتماء إليها، في فهم تصوّر المهاجرين عن ذواتهم وانتماءاتهم. إذ يمكن القول إن هؤلاء الشباب الذين صنّفوا أنفسهم كبلجيكيين، قد اختاروا **استراتيجية الحراك الفردي** Individual Mobility، بوصفها استراتيجية يحاولون من خلالها التخلص من جماعتهم وفكّ الارتباط بها، وذلك عبر تصنيف ذواتهم كمنتمين إلى جماعة أخرى ذات مكانة أعلى من جماعتهم الأصلية، وهي جماعة المواطنين البلجيكيين. وفيما يلي بعض المقتطفات من تفاعلات المشاركين في البحث الذين قابلناهم والمنتمون إلى هذه الفئة

أثناء إجابتهم على سؤال: ما هي المكانة التي تحتلها جماعة المهاجرين المغاربة في بلجيكا مقارنة مع جماعة السكان الأصليون وباقي الجماعات الأوروبية؟

"الحقيقة أنه يوجد نوع من النظرة المتدنية إلى جماعة المهاجرين المغاربة في بلجيكا من قبل البعض. حيث يُنظر إليهم على أنهم جماعة متخلّفة نوعاً ما ولا تندمج بشكل جيد في المجتمع البلجيكي. ليس الجميع بالطبع، ولكن هذه هي النظرة السائدة" إ.ر، 34 سنة، ليبج.

"كمواطن بلجيكي من أصول مغربية، لا أستطيع إنكار الواقع المحيط بي. فبصراحة، لا تزال هناك نظرة دونية إلى جالية المهاجرين المغاربة هنا. يُنظر إليهم على أنهم جماعة منغلقة على نفسها ولا تسعى للاندماج الكامل في المجتمع البلجيكي" س.د، 25 سنة، شارلروا.

"رغم المجهودات المبذولة لتقليص الفوارق بين ذوي الأصول البلجيكية والذين لهم أصول مهاجرة ومنهم المغاربة، إلاّ أنه لا يمكن تجاهل أن هناك نوع من النظرة الدونية تجاه الأقليات خاصة غير الأوربية" ع.ف 28 سنة، بروكسل

في مقابل ذلك، يسلك عدد أقل من المشاركين في البحث استراتيجية أخرى للحفاظ على الشعور بهوية اجتماعية إيجابية، بالرغم من انتمائهم إلى جماعة المهاجرين المغاربة بوصفها جماعة أدنى مكانةً من الجماعات الخارجية في نفس المجتمع. وهي **استراتيجية الإبداع الاجتماعي** Social Creativity. بحيث لم يحاول هؤلاء الشباب تصنيف ذواتهم كأعضاء في جماعة أخرى، بل اعتبروا أنفسهم مغاربة أو مهاجرين مغاربة أو مسلمين أو أمازيغ قبل أن يكونوا بلجيكيين. ونجد في التصريحات التالية تجليّا واضحا لبعض من أهم الخصائص المميزة للاستراتيجية الابداع الاجتماعي كما أبرزها هنري تاجفيل وجون تيرنر في مقالهما "نظرية الهوية الاجتماعية للسلوك البين جمعاتي" بوصفها وسيلة للحفاظ على الشعور بهوية اجتماعية إيجابية من خلال الانتماء إلى إحدى الجماعات المرتبطة بهويتهم الأصلية.

"على الرغم من النظرة الدونية التي قد يحملها البعض تجاه المهاجرين المغاربة والعرب والأفارقة بصفة عامة هنا، إلا أنني فخور بهويتي وجذوري المغربية المتميزة بقيم أصيلة كالكرم والتضامن والشهامة". ي.ش، 26 سنة، غانت.

" مهما كانت النظرة السائدة تجاه جاليتنا المغربية هنا، فهذا لا يغيّر من حقيقة أننا ننتمي إلى شعب عريق وله تاريخ عظيم وحضارة كبيرة" ز.س، 29، بركسيل.

يشمل المقتطفان أعلاه إشارات ضمنية تُفيد محاولة لجوء المشاركين في البحث الذين صنّفوا أنفسهم كمهاجرين مغاربة إلى إحدى الخصائص الأساسية لاستراتيجية الإبداع الاجتماعي المتمثلة في "**التركيز على أبعاد جديدة في مقارنة الجماعة الداخلية بالجماعة الخارجية**". إذ فضّل "ي.ش" في المقتطف الأول، التركيز على البعد القيمي المتمثل في الكرم والتضامن والشهامة التي تميز المجتمع المغربي في نظره، بدل التركيز على البعد الاقتصادي أو الأبعاد الأخرى التي قد تشكل نقاط ضعف بالنسبة لجماعة المهاجرين المغاربة. كما أن "ز.س" في المقتطف الثاني، حاول اللجوء إلى التاريخ لتعزيز شعوره الإيجابي بالانتماء إلى جماعته، عبر التركيز على التاريخ العريق للجماعة التي أعلن الانتماء إليها.

ويرجع اختيار بعض المشاركين لهذه الاستراتيجية كما يوضح الشكل رقم 3 أدناه، إلى التفاعل اليومي مع أعضاء جماعتهم الداخلية (جماعة المهاجرين المغاربة ببلجيكا) في مجالات الحياة الاجتماعية الأساسية المتمثلة في البيئة السكنية والمهنية.

الشكل رقم 3: توزيع المشاركين في البحث حسب الانتماء وحسب البيئة السكنية والمهنية

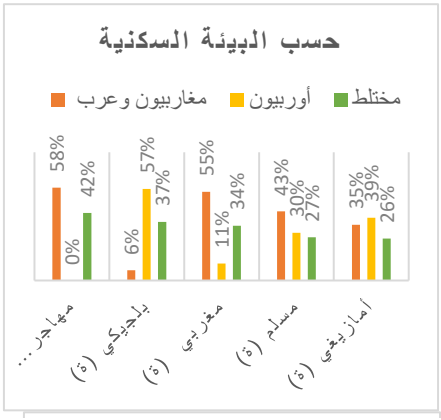

يلاحظ انطلاقا من الشكل رقم 3، أن أكثر من نصف العدد الإجمالي للمشاركين في البحث (57%) الذين يعيشون في حي سكني يتشكل من سكان البلد الأصليون أو من إحدى الدول الأوربية صنّفوا أنفسهم كبلجيكيين. كما اختارت نسبة 51% من الذين تتشكل البيئة المهنية الخاصة بهم من المواطنين البلجيكيين أو الأوروبيين بصفة عامة الانتماء إلى بلجيكا، بدل الانتماء إلى باقي الجماعات المقترحة.

تؤكد هذه المعطيات أهمية التفاعل الاجتماعي في المجالات الاجتماعية التي يقضي فيها المهاجر جزءا مهما من حياته اليومية. ويتضح الأمر أكثر، إذا تمعنّا في البيانات التي يعرضها الشكل أعلاه مجددا، حيث يتبين أن أكثر من نصف عدد المشاركين الذين يعيشون في أحياء سكنية أغلب سكّانها من المهاجرين المغاربة أو المغاربيين (الجزائر، تونس أو من باقي الدول العربية، صنفوا أنفسهم كمغاربة (55%) أو مهاجرين مغاربة (58%).

إن أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة الذين ولدو ونشأوا في بلجيكا، يرغبون كباقي الأفراد في امتلاك هوية اجتماعية إيجابية (positive social identity). وبحكم أنّهم ينتمون بالمولد إلى جماعة أقلية مهاجرة، تحتل مرتبة أدنى من الجماعات الأخرى، كجماعة سكان البلد الاصليون وجماعات المهاجرين الأوربيين، وتفاعلهم مع الأفراد المنتمين إلى هذه الجماعات الأخيرة في سياقات اجتماعية متعددة، كالبيئة السكنية والمهنية، فإن تصوّرهم عن ذواتهم وانتماءاتهم يتأثر بهذه السياقات والوضعيات التي يعيشون فيها بشكل يومي، بحيث يميلون إلى إعادة بناء هويتهم من حيث الانتماء الوطني.

ب- مواطنة فعلية أم شكلية؟

ما هي المواطنة؟ وماذا يعني أن يعلن الفرد انتماءه الوطني إلى بلد ما؟ هل فعلا يمكن أن يكون الفرد مواطنا في أكثر من بلد (مواطنة متعددة الجنسيات)؟ سبق لهذا السؤال الأخير أن طُرح على رايمون آرون، وأفرد له ورقة بعنوان "هل المواطنة متعددة الجنسيات ممكنة؟" (Aron, 1974)، وقد أجاب فيها على السؤال بالنفي معتبرا أن فكرة المواطنة المتعددة الجنسيات (Multinational Citizenship) هي فكرة ذات طبيعة متناقضة، وأنه من الصعب الحديث عن مواطنة متعددة الجنسيات حقيقية وفعلية، بحيث لا يمكن، في نظره، للمواطن أن ينتمي إلى عدة كيانات سياسية في وقت واحد. وحتى لو تحققت بشكل أو بآخر، مواطنة اقتصادية في أكثر من بلد، فإن ذلك لا يؤدي في نظره إلى مواطنة متعددة الجنسيات (Aron, 1974, p 638).

بالرغم من أن السياق التاريخي الذي كان يعالج فيه رايمون آرون مفهوم المواطنة، يختلف إلى حد ما عن السياق الراهن، وعن الأسئلة التي تطرحها الهجرة حول هذا مفهوم، إلاّ أن النقاش حول مسألة المواطنة لا زال يحظى بمكانة مهمة لدى الباحثين في الوقت الراهن، بل إن هذا الاهتمام قد تزايد في الآونة الأخيرة بفعل الانتشار الكبير للهجرة عبر جميع مناطق العالم، وارتفاع أعداد المهاجرين، وطول مدة إقامتهم ببلدان الاستقبال. هذا الواقع الجديد، هو الذي دفع بعض

الباحثين المهتمين بمسألة المواطنة إلى الحديث عمّا يسمى بـ "الانتماء عبر الوطني". فإلى أيّ حدّ ينطبق هذ الوصف على الانتماء الوطني لأبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلدان الاستقبال؟

يتمتع الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا بحقوقهم الوطنية في كل من بلجيكا والمغرب، وتتيح لهم قوانين البلدين -في حدود ما يسمح به قانون كل بلد- ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنهم مطالبون بمجموعة من الواجبات تجاه البلدين، وهو ما يمكن أن يدفعنا إلى القول؛ نظريّا، بأن هذا المهاجر، مواطن بلجيكي، ومواطن مغربي في نفس الآن. لكن ماذا عن الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والواجبات؟ ألا تقتضي المواطنة الفعلية ممارسة المواطن للحقوق التي يتمتع بها والقيام بواجباته تجاه الوطن الذي ينتمي إليه؟ ثم ماذا عن شعورهم بالانتماء الوطني واستعدادهم لممارسة مواطنتهم في هذين البلدين؟ هل فعلا يمكن الشعور بالانتماء الوطني إلى أكثر من وطن والولاء لها جميعا بنفس الدرجة من الأهمية!؟ ما مدى ممارسة أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا لمواطنتهم (الحقوق والواجبات البلجيكية والمغربية)؟ أو بعبارة أخرى هل مواطنة الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا مواطنة فعلية أم مجرد مواطنة شكلية؟

إن الممارسات ذات الصلة بالمواطنة التي يمكن أن تساعد في الإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر كثيرة ومتنوعة، غير أننا ركّزنا على ما يمكن أن يسعفنا في فهم حقيقة الانتماء الوطني لدى المشاركين في البحث وكيفية تأثره بتجربة الهجرة الدولية، وذلك من خلال اعتماد ثلاث مؤشرات أساسية هي: الاهتمام بمتابعة الأخبار المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمغرب، الرغبة في الاستثمار الاقتصادي في المغرب، ومدى استعدادهم لأداء الخدمة العسكرية أو الدفاع عن الوطن.

الاهتمام بالشأن الوطني:

يكشف الشكل رقم 4 أدناه، عدم اهتمام أغلب المشاركين في البحث بمتابعة الأخبار المتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدهم الأصلي. حيث أكد 66% منهم على أنهم لا يتابعون الأخبار المتعلقة بالمغرب نهائيا (45%) أو لا يتابعونها إلا نادراً (21%).

ويشكل المشاركون الذين يعيشون في الأحياء السكنية المختلطة أو التي تتكون من أغلبية ذات أصول غير مغربية أو مغاربية أو عربية، ويشتغلون بأوساط مهنية بأغلبية بلجيكية أو أوروبية أو مختلطة الأصل، النسبة الأكبر من حيث عدم الاهتمام بمتابعة الأخبار المتعلقة ببلدهم الأصلي. حيث نلاحظ في الشكل رقم 5 أن نسبتهم بلغت 42% من أصل 45%. وذلك في مقابل 2% فقط من المستقرّين في أحياء سكنية من أصول غير مغاربية أو عربية الذين أكدوا على أنهم مهتمون ومتابعون للشؤون المحلية الخاصة ببلدهم الأصلي. و4% من العاملين بأوساط مهنية مكوّنة من البلجيكيين والأوربيين بشكل أساسي. وفي مقابل ذلك نلاحظ أن الذين يقطنون بأحياء أغلب سكانها من المهاجرين المغاربيين أو العرب ويشتغلون مع نفس الفئة، يشكلون النسبة الأكبر من حيث التأكيد على الاهتمام بالأخبار الخاصة بالبلد الأصلي (10% و11% على التوالي).

الاستثمار الاقتصادي في البلد الأصلي:

الشكل رقم 4: توزيع المشاركين في البحث حسب الاهتمام بالشأن الوطني

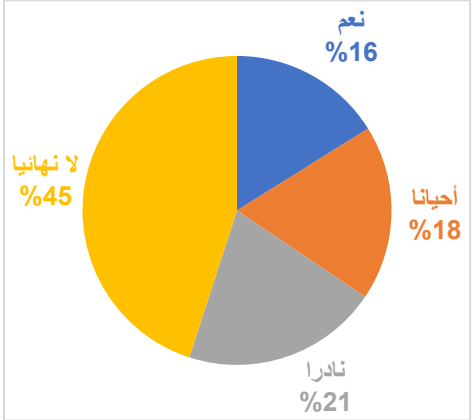

الشكل رقم 5: توزيع المشاركين في البحث حسب الاهتمام بالشؤون الوطنية الخاصة بالبلد الأصلي وحسب البيئتان السكنية والمهنية

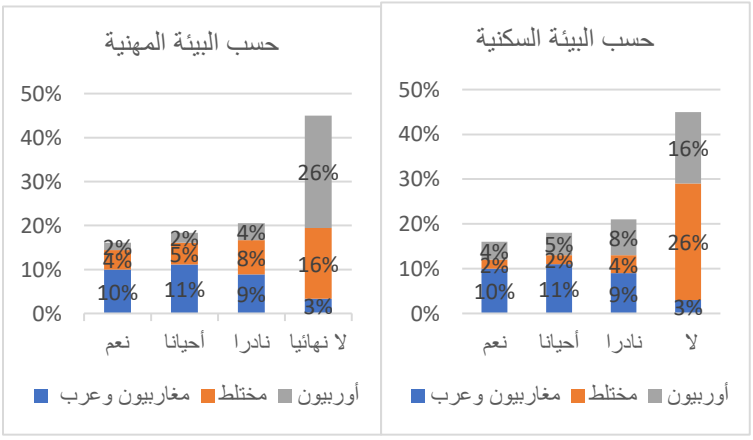

يوضح الشكل رقم 6، أن أكثر من نصف المشاركين في البحث (58%) عبروا عن عدم استعدادهم للاستثمار في بلدهم الأصلي المغرب، وذلك في مقابل 18% فقط من اللذين كشفوا عن استعدادهم للعودة إلى بلدهم الأصلي قصد استثمار أموالهم فيه، فيما كشفت نسبة 24% منهم عن عدم وضوح رؤيتهم بخصوص رغبتهم واستعدادهم للاستثمار اقتصاديا في المغرب.

ويُشكل أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة الذين يعيشون في بيئة سكنية ذات أغلبية أوروبية ويعملون في أوساط مهنية تتشكّل من أغلبية أوروبية، كما يوضح الشكل رقم 7 أدناه، النسبة الأكبر من الذين صرّحوا بعدم رغبتهم واستعدادهم للاستثمار الاقتصادي في بلدهم الأصلي المغرب، وذلك بنسبة 27% بالنسبة للذين يعيشون في بيئة سكنية ذات أغلبية أوروبية و22% بالنسبة للأحياء المختلطة في مقابل 9% فقط ممن يعيشون في أحياء تتشكّل من ساكنة مغاربية أو عربية. وبنسبة 28% بالنسبة للذين يعملون في الأوساط المهنية المكونة من ذوي الأصول البلجيكية أو الأوروبية، في مقابل 22% بالنسبة للبيئة المهنية المختلطة الأصول (أوربية ومغاربية وعربية)، و8% فقط من العاملين في أوساط مهنية ذات أغلبية مغاربية أو عربية.

الشكل رقم 6: توزيع المشاركين في البحث حسب استثمارهم أو استعدادهم للاستثمار في المغرب

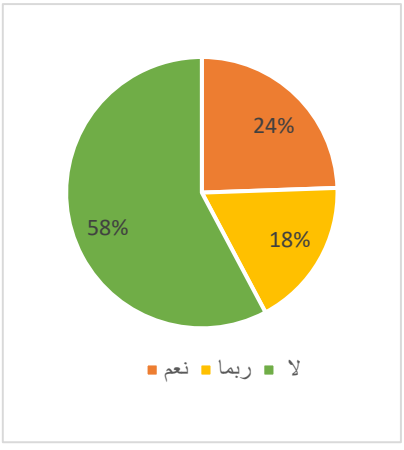

الشكل رقم 7: توزيع المشاركين في البحث حسب استعدادهم للاستثمار في المغرب وحسب البيئتان السكنية والمهنية

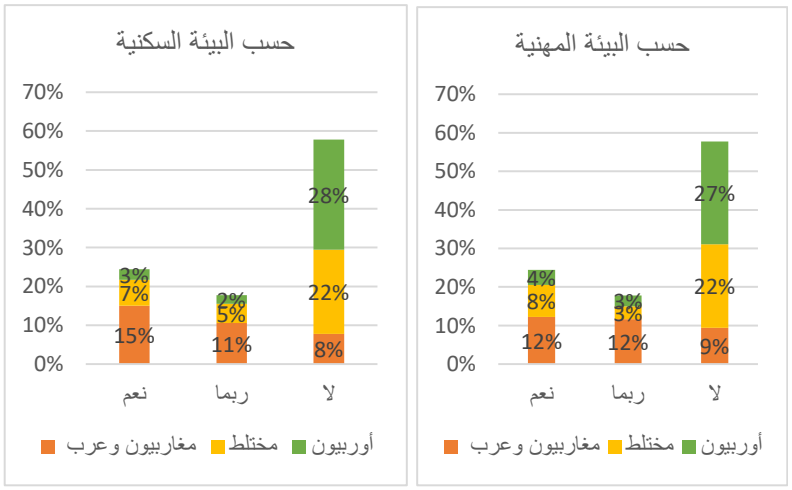

الخدمة العسكرية:

يكشف الشكل رقم 8 أدناه، عن أن نسبة مهمة (41%) من المشاركين عبروا عن استعدادهم لأداء الخدمة العسكرية لصالح بلد المنشأ والاستقرار، في مقابل 23% فقط ممن صرحوا بأنهم مستعدون لأدائها لصالح المغرب. فيما فضلت 36% من المشاركين عدم الاختيار بين البلدين فيما يتعلق بأداء الخدمة العسكرية. وعلى خلاف ما تم تسجيله بخصوص تأثير الحي السكني والوسط المهني على تحديد المشاركين في البحث لانتمائهم الوطني، وعلى مدى رغبتهم في الاستثمار ببلدهم الأصلي، فإن تأثير هذه المتغيرات يبقى محدودا على مدى استعدادهم لتلبية طلب البلد الأصلي أو بلد الاستقبال لأداء الخدمة العسكرية، كما هو مبيّن في الشكل رقم 9 أدناه. حيث جاءت الأرقام متقاربة وبدون دلالة إحصائية

الشكل رقم 8: توزيع المشاركين حسب استعدادهم لأداء الخدمة العسكرية لصالح بلد الاستقبال أو البلد الأصلي

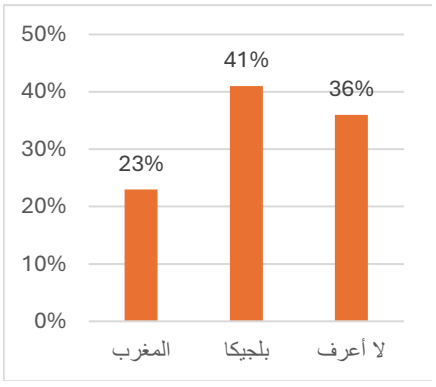

الشكل رقم 9: توزيع المشاركين في البحث حسب استعدادهم لأداء الخدمة العسكرية لصالح بلد الاستقبال أو البلد الأصلي وحسب البيئتان السكنية والمهنية

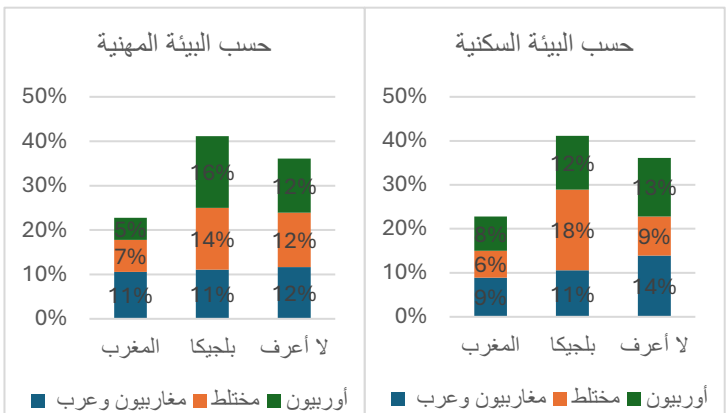

واضحة.

تُسائِل النتائج المستخلصة من المؤشرات الثلاث السالفة الذكر، فكرة المواطنة كما يتم تداولها في الدراسات والأبحاث المعاصرة في العلوم الاجتماعية، خاصة تلك التي تتحدث عن المواطنة العابرة للحدود أو المواطنة المتعددة الجنسيات؛ حيث تكشف عن وجود هوّة بين هذه المفاهيم التي تحاول وصف مواطنة المهاجرين والمنحدرين منهم، وبين حقيقة المواطنة كما يتصورها ويعيشها الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا. فقد تبيّن أنه ينبغي التمييز بين "مواطنة فعلية" يتمتع فيها الشاب بحقوقه ويمارسها، ويلتزم في مقابل ذلك، بواجباته تجاه البلد الذي يحمل جنسيته ويشعر

بالانتماء إليه، و"مواطنة شكلية" يتمتع فيها المهاجر بحقوق البلد الذي يحمل جنسيته ويعلن الانتماء إليه، لكن دون ممارستها، ودون الرغبة أو الاستعداد للالتزام بواجباته تجاهه.

تؤكد هذه النتائج بعض الافتراضات التي تنطلق منها نظرية التفاوض على الهوية (Ting-toomey, 1999). فندما يُظهر المشارك عدم استعداده للاستثمار أو أداء الخدمة العسكرية في البلد الأصلي، فذلك لأن مواطنته "الفعلية" تشكّلت في سياق اجتماعي يربطه بالحقوق والواجبات اليومية في بلد المنشأ والاستثمار، بينما يظل الوطن الأصلي بيئة "غير مألوفة" عاطفياً ومؤسساتياً، مما يجعل الانتماء إليه انتماء شكليا (رمزياً) لا يؤدي بالضرورة إلى الفعل والممارسة. فالمواطنة الفعلية تتطلب ثقة في المؤسسات وقدرة على توقع النتائج (نجاح الاستثمار). وأبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة الذين يفتقرون للتفاعل المستمر مع مؤسسات الوطن الأم، ليست لهم "القدرة على التوقع"، مما يدفعهم للاكتفاء بالمواطنة الشكلية لتجنب المخاطرة الهوياتية أو الاقتصادية، مفضلين ممارسة حقوقهم في بيئة تضمن لهم الأمن والاتساق الهوياتي. وغياب الاستعداد للتضحية (الخدمة العسكرية) أو الالتزام (الاستثمار) هو مؤشر على أن المهاجر لا يجد في مواطنته الأصلية تقديراً إيجابياً كافياً يدفعه لتحويل الانتماء الشكلي إلى التزام فعلي.

ثانيا: الهوية الدينية: مركزية الانتماء إلى الاسلام و انحسار الالتزام بالواجبات

على خلاف ما تم تسجيله بخصوص تحديد المشاركين في البحث لانتمائهم حينما وُجّه إليهم سؤال: كيف تعرّف نفسك؟ هل بوصفك مغربي أم مهاجر مغربي، أم بلجيكي، أم مسلم، أم أمازيغي؟ حيث كان عدد الذين صنّفوا أنفسهم كمسلمين أقل، إلى حد ما، وذلك بنسبة 19% مقارنة مع الذين اعتبروا أنفسهم بلجيكيين 35% أو مغاربة 23%. فإن النتائج المتعلقة بترتيب المشاركين في البحث لانتمائهم، كشفت، كما يبيّن الجدول رقم 2 أدناه، أن معظم المشاركين، وضعوا الانتماء الديني في المرتبة الأولى بنسبة 74% بما يعادل 133 مهاجرا ومهاجرة من أصل 180 الذين شملتهم الدراسة. يليه الانتماء إلى بلجيكا بنسبة 12% في المرتبة الثانية، والانتماء إلى المغرب بنسبة 8% في المرتبة الثالثة، والانتماء الامازيغي في المرتبة الرابعة بنسبة 4%، وفي المرتبة الأخيرة الانتماء إلى العرب بنسبة 3%.

الجدول رقم 2: توزيع المشاركين في البحث حسب ترتيب الانتماءات

الانتماء	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مغربي (ة)	14	8%	49	27%	47	26%	37	21%	33	18%
مهاجر مغربي (ة)	5	3%	21	12%	40	22%	48	27%	66	37%
بلجيكي (ة)	21	12%	65	36%	51	28%	41	23%	2	1%
مسلم (ة)	133	74%	28	16%	16	9%	3	2%	0	0%
أمازيغي (ة)	7	4%	17	9%	26	14%	51	28%	79	44%
المجموع	180	100%	180	100%	180	100%	180	100%	180	100%

كيف يمكن تفسير وضع الشباب ذوي الأصول المغربية الانتماء الديني في مرتبة أعلى من كل انتماء آخر؟ هل هو بالنسبة لهم، أكثر أهمية من باقي الانتماءات وأنه يسمو فوق كل انتماء آخر؟ أم أن ذلك نتيجة لشعورهم بأن إيمانهم مهدّد ما يجعلهم يختصرون هويتهم بأكملها في الانتماء الديني؟

يؤكد أمين معلوف أثناء دفاعه عن الطرح القائل بأن "لا انتماء يسمو على باقي الانتماءات بالمطلق" (معلوف، 2015، ص 24)، على أن ترتيب الانتماءات بالنظر إلى أهميتها لدى الأفراد، مشروط بالظروف والسياقات الاجتماعية المتغيرة. يقول أمين معلوف: "حيث يشعر الناس بأن إيمانهم مهدّد، يختصر الانتماء الديني هويتهم بكامله. أمّا إذا كان الخطر يحدق بلغتهم الأم، أو مجموعتهم الإثنية، فهم يقاتلون بضراوة إخوانهم في الدين" (معلوف، 2015، ص 24).

ساعد الإطار النظري المبني على نظريتي الهوية الاجتماعية والتصنيف الذاتي والتفاوض على الهوية في فهم الكيفية التي تتفكك بها الهوية الوطنية للشباب ذوي الأصول المغربية ويعاد بنائها في بلجيكا. بيد أنه حينما باشرنا تحليل البينات الخاصة بالانتماء الديني، وجدنا أن ما يسري على الانتماء إلى جماعة المهاجرين المغاربة وإلى الموطن الأصلي (المغرب)، لا ينطبق على الانتماء الديني إلى الإسلام (جماعة المسلمين). بالرغم من أن هذه الجماعة الاجتماعية تعتبر أيضا

جماعة أدنى قيمة من الجماعات الأخرى بسبب ما توصم به في بلجيكا، وفي العديد من البلدان الأخرى من وصمات تجعل منها مصدرا للعديد من المشاكل بالنسبة لمن يعلن عن انتمائه إليها في بلد الاستقبال.

وعليه، يبدو أن الانتماء الديني أو الهوية الدينية لدى المشاركين في البحث من أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا، هي مسألة لا ينطبق عليها ما ينطبق على باقي العناصر الهوياتية الأخرى مثل اللغة والمواطنة والعادات والتقاليد. فهي لا تخضع لقوانين التفكّك وإعادة البناء التي عرضتها نظرية الهوية الاجتماعية، وتبدو أكثر صمودا أمام المواقف والسياقات والأدوار الاجتماعية التي تسهم في تفكّك وإعادة بناء الهويات. كما أنها تتخذ شكلا مغايرا لما هو سائد لدى المجتمع الأصلي للمهاجرين، خاصة على مستوى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية التي ينصّ عليها الإسلام.

وضعت نسبة مهمة من المشاركين في البحث الانتماء الديني في المرتبة الأولى، حيث اختارت نسبة 74% منهم، أي ما يعادل 133 مهاجرا ومهاجرة من أصل 180، الانتماء الديني "مسلم (ة)" قبل أيّ من الانتماءات الأخرى (مغربي، بلجيكي...). (الجدول رقم 2). وهم بذلك يعلنون انتماءهم القوي للإسلام ويضعونه في صدارة هويتهم الثقافية. لكن هل تنعكس هذه المكانة التي يوليها المشاركون في البحث على ممارساتهم الدينية والتزامهم بالشعائر الأساسية للدين الإسلامي (الصلاة، الصيام، ذبح أضحية عيد الأضحى) أم أن الأمر يقتصر فقط على الانتماء الروحي؟

لنبدأ أولا بالصلاة، التي تعتبر الركن الثاني للإسلام بعد الشهادتين. يكشف الشّكل رقم 10 أدناه، عن إحدى مفارقات الهوية الدينية لدى أبناء وأحفاد المهاجرين المغاربة ببلجيكا، إذ بالرغم من أن معظم (74%) المشاركون في البحث عرّفوا أنفسهم بوصفهم مسلمين قبل أي انتماء آخر كما أشرنا إلى ذلك في الفقرة السابقة، إلاّ أنه حينما سألناهم عن مدى التزامهم بأداء الصلاة باعتبارها أحد أركان دين الإسلام، أكدّ أكثر من نصف المشاركين في البحث (52%) أنهم لا يؤدون الصلاة، و27% منهم لا يؤدونها إلاّ أحيانا، في مقابل 21% فقط منهم صرّحوا بأنهم ملتزمون بالصلاة. وهو ما يؤكد على خصوصية الهوية الدينية لدى الشباب من أصول مغربية في بلجيكا. وبالنسبة لدور البيئة السكنية والمهنية في تحديد علاقة المشاركين في البحث بمكونات هوية بلدهم الأصلي، نلاحظ انطلاقا من الشكل رقم 11 أدناه، أن تأثير البيئة المهنية يضل

محدودا مقارنة مع البيئة السكنية التي يعيش فيها المشاركون في البحث، حيث يتّضح أن معظم (42%) الذين صرّحوا بأنهم غير ملتزمون بأداء الصلاة يقطنون في أحياء سكنية بأغلبية أوروبية (21%) أو في أحياء مختلطة (21%).

الشكل رقم 10: توزيع المشاركين حسب التزامهم بالصلاة

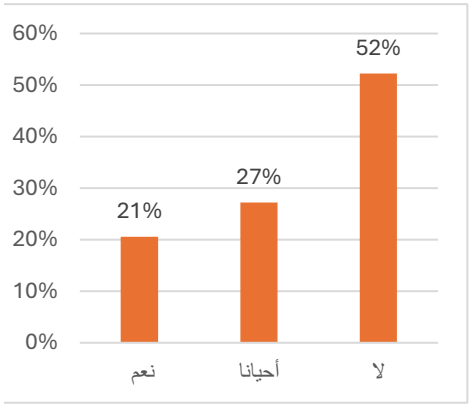

الشكل رقم 11: توزيع المشاركين حسب التزامهم بالصلاة وحسب البيئتان السكنية والمهنية

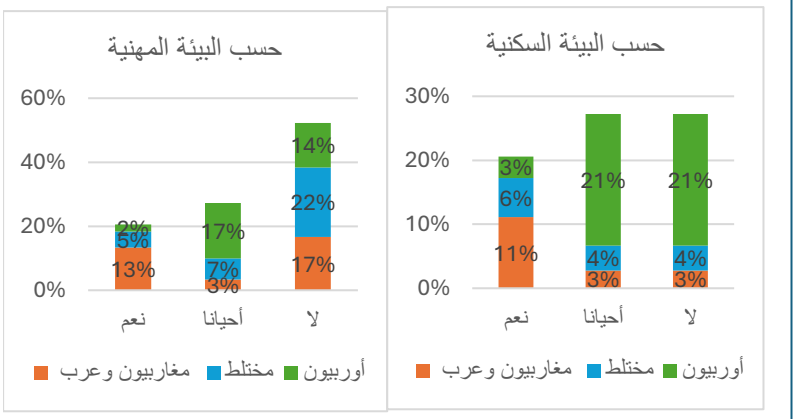

ويرتبط هذا الالتزام أو عدمه، بشكل ما، "بالعرض الديني" في مجالات الحياة الاجتماعية التي يوجد بها الجيل الثالث من المهاجرين المغربة. ففيما يتعلق بالصلاة ذكر المهاجرون الذين قابلناهم مجموعة من الأسباب التي تجعلهم غير قادرين على الالتزام بالصلاة، وهوما توضحه الشهادات التالية:

"للأسف، لا يوجد مسجد قريب من عملي أو منزلي، وهذا يجعل من الصعب عليّ الحفاظ على الصلاة بانتظام".

ر.ث، 33 عامًا، نامور

"للمساجد دور مهم في تربية التزامنا نحن المسلمون بالصلاة وربما ندرتها وأحيانا غيابها في محيطنا هنا في هذا البلد الأوربي جعلنا أقل التزاما بأداء الصلاة بالرغم من أننا مسلمون". س،ح، 27 عامًا، انفرس.

إن ما يسري على مدى التزام المشاركين في البحث بالصلاة، لا ينطبق على علاقتهم بصوم شهر رمضان. فعلى خلاف ما تم التوصل إليه بخصوص الصلاة، حيث تبيّن أن أكثر من نصف المشاركين في البحث غير ملتزمون بأداء الصلاة، يوضح الشكل رقم 12، أن أغلبهم أكّدوا أنهم يصومون رمضان، حيث بلغت نسبتهم 82%، وذلك في مقابل 8% فقط، صرّحوا

بأنهم لا يقومون بالصيام في شهر رمضان. ويضل تأثير البيئتان السكنية والمهنية حاضرا، بالرغم من أن نسبة غير الملزمين بالصيام في رمضان ضعيفة، حيث يتبيّن من خلال الشكل رقم 13، أن نسبة الملتزمين بالصيام من المهاجرين الذين يقطنون في أحياء سكنية بأغلبية مغاربية أو عربية ويشتغلون في محيط مهني من نفس الفئة (32%)، أعلى من الذين يعيشون بين

الشكل رقم 12: توزيع المشاركين حسب التزامهم بصيام شهر رمضان

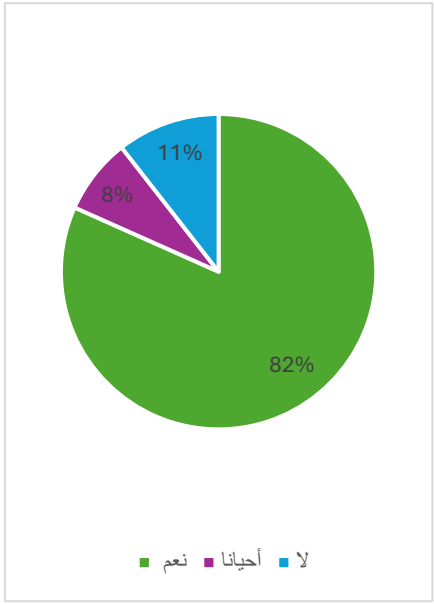

الشكل رقم 13: توزيع المشاركين حسب التزامهم بصيام شهر رمضان وحسب البيئتان السكنية والمهنية

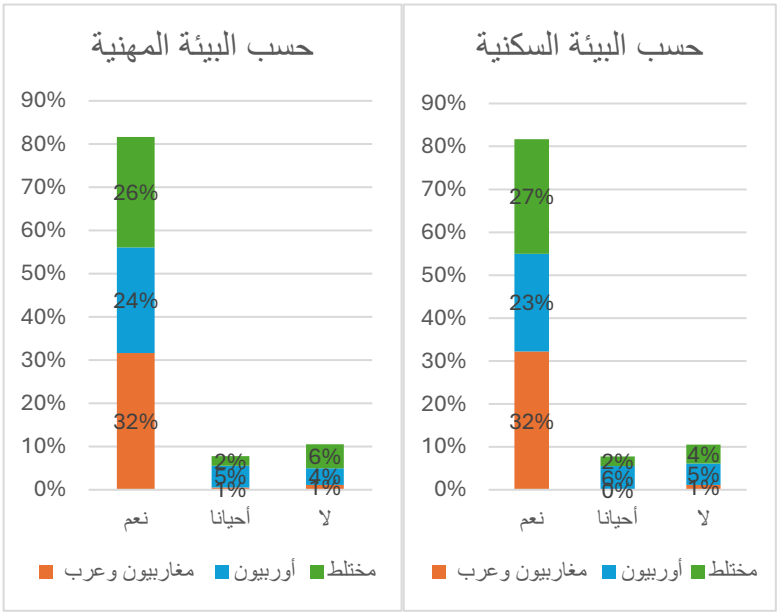

الأوربيين ويشتغلون معهم (27%).

علاوة على التفاعل الاجتماعي في البيئات الاجتماعية المغايرة لتلك التي كان يعيش فيها المهاجرون من الجيل الأول، ودوره في إحداث تغيير على الخصائص الثقافية للجيل الثالث من المهاجرين المغاربة. يمكن "للعرض الديني" أيضا أن يكون له علاقة بالالتزام أو عدم الالتزام بأداء الواجبات الدينية، بما في ذلك الصيام. حيث يمكن تفسير التفاوت الطفيف بين نسبة الملتزمين بصيام شهر رمضان وغير الملتزمين به، بغياب الأنشطة والفعاليات الدينية في المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه هؤلاء المهاجرون، والتي تعتبر المساجد والهيئات الدينية الجهة المسؤولة عن تنظيمها. ذلك أن خطب الأئمة والفقهاء ودروس تحفيظ القرآن والمحاضرات الإرشادية والتوعوية، تلعب دورا مهما في خلق بيئة دينية محفّزة للأفراد على الالتزام بالشعائر الدينة.

يعتبر عيد الأضحى أكثر الشعائر الدينية من حيث عدم الالتزام بها من قبل الشباب ذوي الأصول المغربية في

الشكل رقم 14: توزيع المشاركين حسب التزامهم بأداء شعيرة عيد الأضحى

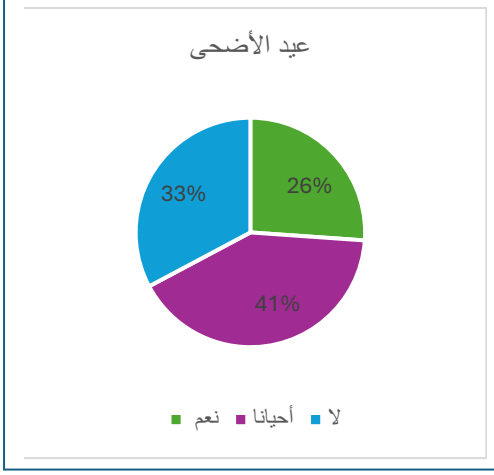

الشكل رقم 15: توزيع المشاركين حسب التزامهم بأداء شعيرة عيد الأضحى وحسب البيئتان السكنية والمهنية

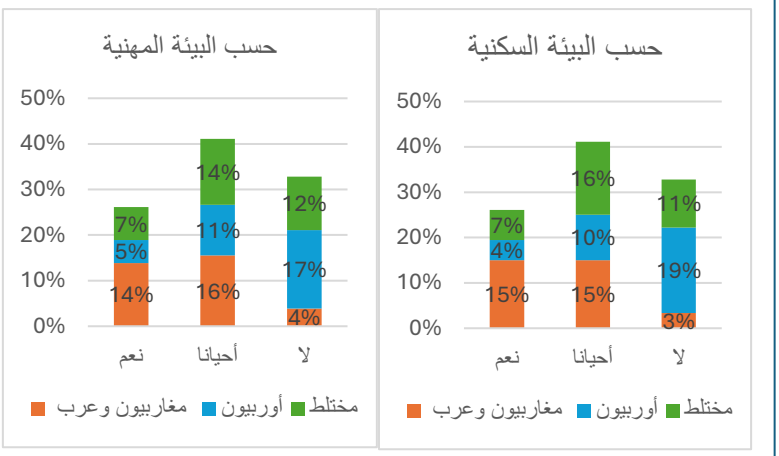

بلجيكا، ليس فقط، لأن عيد الأضحى لا يعتبر ركنا من أركان الإسلام مثل الصلاة والصيام، بل أيضا، لأنه مرتبط بالتحديات والإكراهات التي يطرحها إحياء هذه الشعيرة الدينية في البيئة الاجتماعية الجديدة التي يتواجد بها هؤلاء الشباب. ويبين الشكل رقم 14، أن أغلب المشاركين في البحث أكّدوا أنهم لا يحتفلون بعيد الأضحى وفق الشريعة الإسلامية (33%) أو يحتفلون به أحيانا فقط (41%)، وذلك في مقابل 27% فقط من الذين يحتفلون بعيد الأضحى بذبح أضحية العيد.

إن اختلاف البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الجيل الثالث من المهاجرون المغاربة، تطرح الكثير من التحديات على مستوى التزامهم بالواجبات الدينية. ويتعبر الاحتفاء بعيد الأضحى واحداً من أكثر الواجبات الدينية التي تواجه هذه التحديات. وقد عبرّ المشاركون في البحث عن الإكراهات التي تواجههم بالتصريحات التالية:

"من الصعب هنا العثور على أماكن مخصصة لذبح الأضاحي بطريقة تتوافق مع تعاليم الإسلام. لذلك، غالبًا ما نضطر إلى شراء اللحوم المذبوحة من محلات بعيدة أو استيرادها من الخارج". ي.ش، 26 سنة، غانت.

"أحيانًا أشعر بالحرج عندما يسألني زملائي في الجامعة عن عادات عيد الأضحى، لأنهم لا يفهمون هذه التقاليد الدينية". س.د، 25 سنة، شارل لروا.

"لحسن الحظ، هناك جمعيات إسلامية في مدينتنا تنظم عمليات ذبح الأضاحي بطريقة آمنة وصحية، مما يسهل علينا الاحتفال بهذا العيد". ز.س، 30 عامًا، أنفرس.

"في السنوات الأخيرة، تزايدت القيود والتنظيمات على عمليات ذبح الأضاحي في بلجيكا، مما يجعل من الصعب علينا الاحتفال بهذا العيد بالطريقة التقليدية". ي.ص، 34، بروكسل.

تشير هذه الشهادات إلى التحديات والإكراهات ذات الصلة بالبيئة الاجتماعية والثقافية والتنظيمية والقانونية التي تواجه الجيل الثالث من المهاجرين بخصوص الاحتفال بعيد الأضحى. كما تظهر الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه المنظّمات الإسلامية في المجتمعات المهاجرة لتسهيل ممارسة الشعائر الدينية. ويؤكد الشكل رقم 15، ارتباط عدم الالتزام المذكور، بالبيئة الاجتماعية، حيث يبيّن أن نسبة مهمة من الذين لا يحتفلون بهذا العيد يقطنون أحياء أغلب سكانها من البلدان الأوروبية (19%) أو أحياء مختلطة (11%) وذلك في مقابل 3% من الذين يقطنون في أحياء سكنية أغلب سكانها من المهاجرين الدول المغاربية أو العربية.

تعتبر الممارسات الخاصة بالمعتقدات الدينية من أكثر مكونات الهوية مقاومة للتغيير، كما سبق لطوماس وزنانكي الإشارة إليه في دراستها لوضعية المهاجرين البولونديين في المجتمع الأمريكي (Mazzellla, 2021, p 53-54). هذه الخاصية التي تتميّز بها الهوية الدينية، هي التي أفرزت ما يمكن أن نطلق عليه "الإسلام البيلجو-مغربي"، حيث يعيد المهاجرون المغاربة تنظيم عناصر هويتهم بما يتوافق مع قيم وممارسات بلد الاستقبال، ولكن دون التخلي الكلي عما يربطهم بهويتهم الثقافية الأصلية. بحيث يقومون ببناء هوية دينية مختلفة عن تلك التي كانت لدى أباءهم وأجدادهم قبل الهجرة. إنها هوية هجينة ومركبة، يحافظ فيها المهاجرون المغاربة على انتمائهم الديني لكن دون الالتزام بالواجبات التي تنصّ عليها الشريعة الإسلامية. وهو ما يكشف عن الطابع الفريد لإسلام الجيل الثالث من المهاجرين المغاربة المشاركين في البحث، والذين حاولنا قياس مدى حفاظهم على الهوية الدينية من خلال التركيز بشكل انتقائي على الواجبات التي ينبغي على أي مسلم الالتزام بها دون قيد أو شرط أو تحفظ. إذ إن معظم المشاركين في البحث صنّفوا ذواتهم بوصفهم مسلمين ومتدينين، إلاّ أن نسبة قليلة منهم فقط صرّحت بأنها ملتزمة بالواجبات الدينية. بيد أن ما ينطبق على الدين أو الانتماء إلى الإسلام بالنسبة للجيل الثالث من المهاجرين المغاربة ببلجيكا، لا يسري على باقي مكونات الهوية كالانتماء الوطني كما رأينا سابقا.

خاتمة:

ليست الهوية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا نتاجا حتميّا لعملية التنشئة الاجتماعية، فهي تتشكل في إطار سيرورة دينامية من "التفاوض" المستمر المحكوم بالتفاعلات والسياقات الاجتماعية. وقد كشفت هذه الورقة أن الهوية الوطنية والدينية لهؤلاء الشباب تتسم بالمرونة والقدرة على إعادة البناء من أجل مواجهة تحديات الاندماج والوصم الاجتماعي في بلد النشأة والاستقرار. كما أشارت إلى ضرورة مراجعة استخدامات مفهوم الجيل في دراسات الهجرة، نظرا للإشكالات التي يطرحها على مستوى قدرته على استيعاب الواقع الاجتماعي المعقد للمنحدرين من المهاجرين، مع اقتراح "الشباب ذوي الأصول المغربية" لتحليل الفئة التي شملتها الدراسة بوصفها لا ترتبط بالهجرة إلاّ من حيث الأصول، لا بتجربة الهجرة الفعلية.

علاوة على إبراز التأثير القوي للبيئة الاجتماعية (السكنية والمهنية على وجه الخصوص) في تحديد مسارات ومآلات التفاوض على الهوية لدى الشباب ذوي الأصول المغربية في بلجيكا؛ فهي تلعب دورا حاسما في استراتيجيات التفاوض الهوياتي، حيث يميل الأفراد إلى تكييف هوياتهم أو صيانة رموزهم الثقافية بناء على موازين القوى الاجتماعية والتوقعات المرتبطة بالأدوار في المواقف والسياقات الاجتماعية. بالإضافة إلى الكشف عن وجود تحوّل في تمثلات المواطنة لدى هذه الفئة، من الانتماء الوطني التقليدي المرتبط بالتمتع بالحقوق والاستعداد لأداء الواجبات التي يقتضيها الانتماء الوطني، إلى شكل جديد من المواطنة أطلقنا عليه "مواطنة شكلية"، يعلن فيها الفرد انتماءه إلى الوطن دون الاستعداد للقيام بواجبات المواطنة.

لائحة المراجع:

الصديقي، س. (2007). الهجرة العالمية وقوق المواطنة. *السياسة الدولية*، 43 (168)، 22-31.

حاسين، ي. (2025). مفهوم الجيل في دراسات الهجرة: مراجعة نقدية. مجلة البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2 (12)، 217-239.

دوبار، ك. (2008). *أزمة الهويات: تفسير تحول*. المكتبة الشرقية.

معلوف، أ. (2015). *الهويات القاتلة*. دار الفرابي.

Aron, R. (1974). *Is Multinational Citizenship Possible?* https://philpapers.org/rec/AROIMC

Berger, P. L., & Luckmann, Thomas. (1966). *The social construction of reality : a treatise in the sociology of knowledge*. 219.

Bourdieu, P. (1980). L'identité et la représentation. *Actes de La Recherche En Sciences Sociales*, *35*(1), 63–72. https://doi.org/10.3406/ARSS.1980.2100

Brubaker, R., & Cooper, F. (2000). Beyond "identity." *Theory and Society*, *29*(1), 1–47. https://doi.org/10.1023/A:1007068714468/METRICS

Chimienti, M., Guichard, E., Bolzman, C., & Le Goff, J.-M. (2021). How can we categorise 'nationality' and 'second generation' in surveys without (re)producing stigmatisation? *Comparative Migration Studies*, *9*(1), 29. https://doi.org/10.1186/s40878-021-00237-1

Collie, P., Kindon, S., Liu, J., & Podsiadlowski, A. (2010). Mindful identity negotiations: The acculturation of young Assyrian women in New Zealand. *International Journal of Intercultural Relations*, *34*(3), 208–220. https://doi.org/10.1016/J.IJINTREL.2009.08.002

Davis, B. J. (2008). *International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition* (W. A. J. Darity, Ed.; 2nd ed., Vol. 3). Macmillan.

Elias, N. (2001). *Society of Individuals*. 264. https://books.google.com/books/about/Society_of_Individuals.html?hl=fr&id=fVa0IfxJb5oC

Frank, C., Nicolas, P., Bernadette, R., & Bernadette Devenir Belge, R. (2016). *Devenir Belge. Histoire de l'acquisition de la nationalité belge depuis 1830*. 273. http://hdl.handle.net/2078.1/226785

Giddens, A. (1991). *Giddens, A. (1991) Modernity and self-identity*. 1–264. https://books.google.com/books/about/Modernity_and_Self_Identity.html?id=Jujn_YrD6DsC

Goffman E. (1959). *The presentation of self in everyday life*. Bantam Doubleday Dell Publishing Group. https://archive.org/details/elshandawily0227

Goffman, E. (1964). Stigma; Notes On The Management Of Spoiled Identity. *JASON ARONSON, NEW YORK, N.Y., (147 p.) $US 7.50*. https://doi.org/10.2307/2575995

Harwood, J. (2020). Social Identity Theory. *The International Encyclopedia of Media Psychology*, 1–7. https://doi.org/10.1002/9781119011071.IEMP0153

Henry, T., & John, T. (1986). social identity theory of intergroup behavior. In S.Worchel & W. G. Austin (Eds.), *Psychology of intergroup relations* (pp. 7–24). Nelson Hall.

Hogg, M. A., & Terry, D. J. (2000). Social Identity and Self-Categorization Processes in Organizational Contexts. In *Source: The Academy of Management Review* (Vol. 25, Issue 1). https://about.jstor.org/terms

Hornsey, M. J. (2008). Social Identity Theory and Self-categorization Theory: A Historical Review. *Social and Personality Psychology Compass*, *2*(1), 204–222. https://doi.org/10.1111/j.1751-9004.2007.00066.x

Mazzellla, S. (2021). Sociologie des migrations. *Sociologie Des Migrations*, 69–95. https://shs.cairn.info/sociologie-des-migrations--9782715407268

Portes, A., & Zhou, M. (1993). The New Second Generation: Segmented Assimilation and its Variants. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, *530*(1), 74–96. https://doi.org/10.1177/0002716293530001006.

Saaf, A., Sidi Hida, B., & Aghbal, A. (2009). *Belgo-Marocains des deux rives: Une identité multiple en évolution*.

Sindic, D., & Condor, S. (2014). Social Identity Theory and Self-Categorisation Theory. In *The Palgrave Handbook of Global Political Psychology* (pp. 39–54). Palgrave Macmillan UK. https://doi.org/10.1007/978-1-137-29118-9_3

Swann Jr., W. B., Johnson, R. E., & Bosson, J. K. (2009). Identity negotiation at work. *Research in Organizational Behavior*, *29*, 81–109. https://doi.org/10.1016/j.riob.2009.06.005

Tajfel, H., Billig, M. G., Bundy, R. P., & Flament, C. (1971). Social categorization and intergroup behaviour. *European Journal of Social Psychology*, *1*(2), 149–178. https://doi.org/10.1002/ejsp.2420010202

Ting Toomey, S. (2005). Identity negotiation theory: Crossing cultural boundaries. In *Theorizing about intercultural communication* (pp. 211–230). Thousand Oaks, CA: Sage.

Ting-toomey, S. (1999). Transcultural Communication Competence. *Communicating across Cultures*, 310. https://books.google.com/books/about/Communicating_Across_Cultures.html?hl=fr&id=m6CYCNs29iwC

Ting-Toomey, S. (2015). Identity Negotiation Theory. *The SAGE Encyclopedia of Intercultural Competence*, 419–423. https://doi.org/10.4135/9781483346267

Zhou, M. (1997). Segmented assimilation: Issues, controversies, and recent research on the new second generation. *International Migration Review*, *31*(4), 975–1008. https://doi.org/10.2307/2547421

Zibouh, F. (2023). Des Marocains de Belgique aux Belgo-Marocains Etat des lieux de la première communauté d'origine étrangère en Belgique (2021). In M. Berriane (Ed.), *Marocains de l'Extérieur*.

Zygmunt, B. (2000). *Liquid Modernity*. Cambridge: Polity Press.